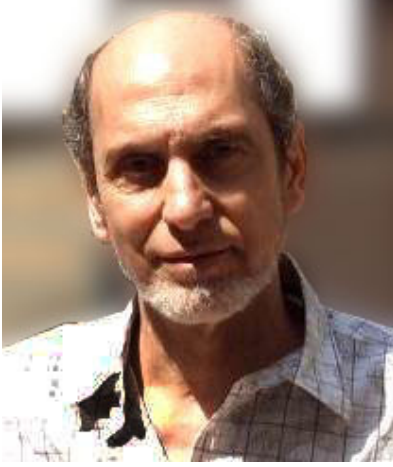


معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين (APJP) وأخلاقيات العمارة الإسرائيلية

حديث في استوكهولم، أبريل 2010 _ أبي حاييم *



شكراً لدعوتكم لي. يبدو هذا ارتباطاً طبيعياً بين مجموعتنا "معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين" APJP وأرك بيس ARC.PEACE وعمارة بلا حدود ASF.

لقد تحدثت بروفيسور ثيرج عن انعدام المبادئ المهنية.

إن جمل المعماريين على السلوك المهني القويم لهم مثل إثناء المدمن عن الشراب. مهنة العمارة هي ثاني أقدم مهنة ومعظم كودات السلوك المهني تتعلق بالتشديد والجوانب القانونية والإدارية للمعمار بتركيز على الجانب الأخلاقي. وربما ينظر الشخص للمعماريين وهم يمارسون نشاطهم في بلدان ذات سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان، مثل السعودية ودبي، حيث الاستغلال البشع للعمالة الوافدة، أو في أقطار مثل الصين التي تُبقي التبت وأراضي الأويقر تحت الاحتلال أو حيث تقسيم المناطق القبلية في الهند بواسطة المؤسسات العملاقة التي تهافتت على الثروة المعدنية على حساب البيئة، ثم يتساءل الشخص- لماذا نركز على إسرائيل وفلسطين؟

لماذا إسرائيل؟

لأن فلسطين هي قلب الصراع في الشرق الأوسط ولأنها حليف وثيق للغرب، سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة. في واقع الأمر فقد استُحدثت منذ الأيام الأولى للصهيونية بواسطة القوى الغربية كذراع إمبريالي في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة، فقد كانت بريطانيا أداة رئيسية في بذل التعهدات وكان وعد بلفور 1917 هو الذي اقترح وطناً لليهود في فلسطين. ولقد طُرح ذلك على أنه مشاركة للأرض بين شعبين لكن ما حدث منذ 1948 هو التحوّل الكامل واحتلال طرف منهما للأخر مستخدماً قوياً غاشمة. ولقد نشأت إسرائيل الصهيونية كدولة أوروبية لتخدم كملجأ ووطن لليهود من كافة أنحاء العالم، رغماً عن ذلك فهي تُوصف كدولة يهودية، مدّعية أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. نعم كان تغولها واحتلالها للشعب الفلسطيني قد ظل مستمراً منذ عام 1967 مما يضعها في كفة واحدة مع جنوب إفريقيا العنصرية إضافة لخواصها الذاتية. إسرائيل حالة متميزة تقريباً حيث لا يمكن التفريق فيها بين المعمار والاحتلال والسياسات والاستراتيجيات العسكرية التي تدفع بها. إن ممارسة المهنة لا يمكن فصمها من الإستراتيجيات العسكرية وماكينه الدولة.

إنشاء " معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين"

أُنشئت منظمنا لمجابهة ممارسات المعماريين الاسرائيليين الذين، وهم يبنون المستوطنات والمدن في المناطق المحتلة في إطار سيطرة عسكرية قاسية، يخرقون أيضاً القانون الدولي وميثاق جنيف. لقد بُنيت المنظمة على غرار "المعماريون البريطانيون ضد التفرة العنصرية" التي قامت أيضاً في الثمانينات بواسطة نحن المعماريين المناهضة للعلاقات بين المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا، باتساق مع المقاطعة الأكاديمية والثقافية. ولقد لقيت دعماً من قِبل معماريين تقديمين معروفين في المملكة المتحدة مثل ريتشارد روجرز، يد كولينان، سيدرك برايس، هف كاسون، بيتر أهرندز - والذي حَمَل ريبا (المعهد الملكي للمعماريين البريطانيين RIBA) على أن تقطع علاقاتها مع مدارس العمارة السّت في جنوب إفريقيا. لقد انتجنا قوائم لمؤسسات البناء ذات العلاقة بجنوب إفريقيا، كما شجّعنا السياسات المضادة للتفرقة العنصرية لدى السلطات المحلية. وفي مشروع بوره لامبث، الذي عملت فيه، أسمى حياً سكنياً باسم زعيم حزب المؤتمر الوطني الشهير - والتر سيسولو - الذي قَدِم عند الإفراج عنه لافتتاح المشروع.

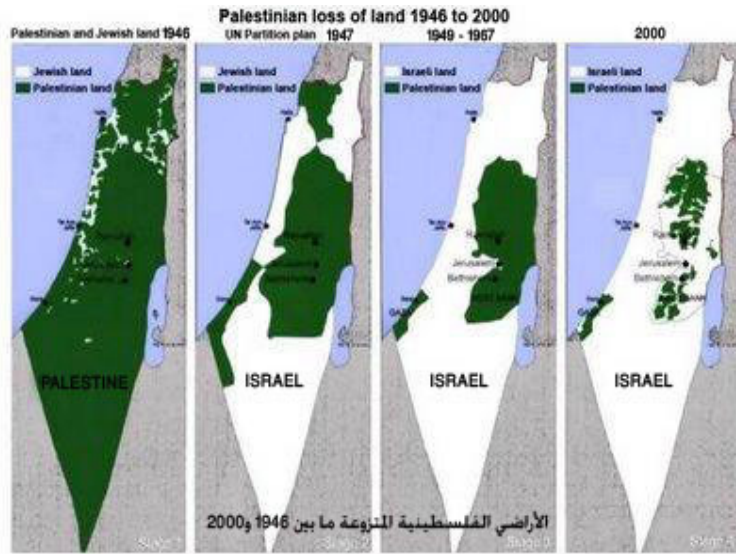
كانت بداية معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين في اجتماع عام 2002 تمّ تنظيمه بواسطة إحدى منظمات التضامن، حيث دعونا إيال وايمان لتقديم حديث عن عمارة الاحتلال المرتبطة بخارطة الطريق. ولقد اتفق الكثير من المعماريين الحضور أن هناك حاجة ماسّة لإنشاء مجموعة تحريضية معمارية. إيال وايمان - المعماري الاسرائيلي - مع زميله رافي سيجال كانا قد فازا بمسابقة في إسرائيل معدّة للاجتماع العام لاتحاد المعماريين العالمي في برلين عام 2002 تحت شعار - إحتلال مدني - سياسات اسرائيل العمرانية. وعندما رأَت الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحدّين - IAUA - كاتالوج المعرض أهدت ردة فعل غاضبة وطالبت بإزالته فأعدمت الخمس آلاف نسخة. لقد اتصلت في الواقع بإيال في إسرائيل ونجحت في توثيق الحدث في الصحافة المعمارية البريطانية. ولدي واحدة

• أبي حاييم - معماري من أصل يهودي عراقي، يعيش في لندن، ناشط من أجل السلام ومؤسس لمنظمة معماريون ومخططون من أجل فلسطين.

من النسخ القليلة المتبقية من الكاتالوج الأصل الذي تم نشره ككتاب لاحقاً. هو والكتاب الذي تلاه "الأرض اليباب – Hollow Land" أصبحا فيما بعد أيقونات تُوثق للاحتلال.

كتب إستر زانديرج في هاأرتز "يعيش مجتمع المعماريين الإسرائيليين بؤرع كامل انفصاماً كلياً بين المهنية النقية والسياسات القذرة". كذلك كتب رئيس الرابطة آنذاك – يوري زيروبافل – لمنظمي معرض اتحاد المعماريين العالمي أن الرابطة "تمثل أعضاءها مهنياً وليس سياسياً". لكن كما ذكر مؤلفو الكاتالوج "إن القرارات التخطيطية لا تنبع من الاعتبارات الاقتصادية والبيئية، لكنها يراد لها أن تخدم الأهداف الوطنية الإستراتيجية. إن أوضح تعبير عن الصراع إنما هو عمليات التغيير، التطبيع، الإنشاء ومحو الفضاء الطبيعي والعمران المحيط. إن السمات الطبوغرافية المفردة (في الضفة الغربية) تحتم مواقع الاحتكاكات ويصبح المجال ساحة حرب تُشهر فيها أسلحة القوة والتمكن والمقاومة".

لقد أعلننا انطلاقة "معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين" رسمياً في عام 2006 في مكتب المعماري المشهور عالمياً ريتشارد روجرز الذي كان أيضاً يُسهم بهمة في (معماريون ضد التفرقة العنصرية) وكان شارلز جُنْز في دعمنا أيضاً هذه المرة هو وِد كولينان ونيف براون. وكجموعة ضغط عالمية مستقلة من مهنيي التصميم، كنا نبحث عن الدعم العالمي لممارسة مهنية عادلة وأخلاقية في فلسطين والأراضي المحتلة. لقد اعترضنا على بناء مشروعات مثل المستوطنات غير الشرعية، نقاط التفقيش، الطرق المخصصة للمستوطنين وفوق ذلك الحائط الفاصل. لقد تناثرت الأراضي الفلسطينية إلى كائنونات منفصلة بما يجعل إقامة دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً. إن خارطة فلسطين بالنسبة للفلسطينيين المقيمين قد تقلصت من ملكية 97% من الأراضي عام 1917 إلى 44% عام 1947. والآن فقد تبقت للدولة الفلسطينية المفترضة 10% فقط من الأراضي المتناثرة. هذا الجزء القليل يخضع هو الآخر للتقسيم بوسائل تخطيطية وعمرانية وشبكة من الأحكام.



منذ نشوء الكيبوتزات عام 1947 بنيت مدن وقرى على أنقاض 560 قرية فلسطينية. ولقد أزيلت المساكن والآثار من الخارطة بواسطة ممحاة معمارية.

إن مخططي ومعماريي إسرائيل، يعلم منهم أو بدونه، قد أصبحوا جزءاً من هذا الوضع. والمستوطنات الإسرائيلية التي بُنيت بعد حرب 1967، والتي تعتبر غير قانونية حسب القانون الدولي، لم يكن ممكناً تنفيذها دون عونهم. إن الأخلاقيات المهنية والتي تم تضمينها في الكودات المعمارية والتخطيطية منذ أمد، تتطلب أن نواجه هذه الحقائق المرة، ليس أن نصمت حيالها ونذعن.

واضعين هذا في ذهننا، نقوم نحن بدعم الحملات المناهضة لهذا السلوك غير المهني. وتتضامن مع الإدانة العالمية لاحتواء وتجزئة الأرض الفلسطينية بتوسعة المستوطنات غير القانونية ونقاط المراقبة وتشديد الحائط الفاصل في تحدٍ سافر للقانون الدولي.

إننا نحمل كل المهنيين العاملين بتصميم وتنفيذ منشآت المشروعات التي تستولي على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية جرم التواطؤ مع الاحتلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتعدي على أخلاقيات مهنتهم.

تعمل معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين على رفع الوعي بأنه في مجالات التخطيط والعمارة وصناعة الإنشاءات فإن هؤلاء المهنيين مركزيون في عملية احتلال الأراضي الفلسطينية وتقويض حقوق الإنسان، وأنهم يعملون كقنوات لتوزيع الأخبار والمعلومات المتعلقة بالبيئة الطبيعية والعمرانية. ونعمل خاصة على تسليط الضوء على الأساليب التي يُستخدم فيها التخطيط والعمارة وأنظمة الإنشاءات للترويج لنظام تحكم بيئي عنصري النزعة، وهذا كله مسرود في موقعنا الإلكتروني: www.apjp.org.

لقد وطدنا علاقاتنا بالمهنيين الاسرائيليين والفلسطينيين، ممثلي المجتمعات المحلية والمنظمات الطوعية التي تتبنى المقاومة السلمية للاحتلال ولإرساء دعائم سلام عادل. يتضمّن هذا:

بيمكوم BIMKO: مخطّطون من أجل الحقوق التخطيطية، التي أنشئت في مايو 1999 بواسطة مخططين ومعماريين يهدفون لتقوية الصلات بين حقوق الإنسان والتخطيط الفراغي في اسرائيل. (<http://eng.bimkom.org>).

بي' تسيلم B'Tselem: المركز الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة الذي يوثّق بأمانة للتعديات على حقوق الانسان والذي أنتج الوثيقة الممتازة "الاستحواز على الأراضي" والخريطة الشهيرة للمستوطنات والذي شارك في تأليفه إيال وايزمان. (<http://www.btselem.org>)

السلام الآن: وهي أكبر منظمة سلام في اسرائيل والتي أنجزت "مراقبة المستوطنات" لمتابعة وتوثيق الاستحواز على الاراضي الفلسطينية والتي يشكل معظمها مستوطنات مثل "معالي أدوميم" (<http://peacenow.org.il/eng>)

إيكاهد: اللجنة الاسرائيلية المناهضة لهدم المساكن: التي تقاوم هدم منازل الفلسطينيين وتحاول إعادة بناء ما هدم منها. (<http://www.icahd.org>)

زوخروت (الذكرى): وهي مجموعة مواطنين إسرائيليين يعملون على رفع الوعي بالنكبة – الكارثة الفلسطينية 1948 بالعبرية (<http://www.zochrot.org>)

فاست: منظمة من أجل الحدود السلسة في إسرائيل والتي تعمل لمنع محو الذاكرة والتاريخ الفلسطيني، كما في قرية لفتا – والتي تجهد المنظمة لإحيائها للسكان الفلسطينيين. (<http://www.seamless-israel.org>)

رواق: منظمة غير ربحية في رام الله جعلت همها الأساسي الحفاظ على وتطوير التراث الفلسطيني. بعض معماريي رام الله في كلية العمارة لندن يعملون في مشروعات في المدينة القديمة في بير زيت – لبعث الحياة الفلسطينية هناك، وفي ضم القرى في الضفة الغربية.



(<http://www.rivaq.org/2010/index.php>)

لفتا: يعقوب عودة، لاجئ فلسطيني من لفتا كان قد هرب من مسكنه هناك عام 1948، يقود طوافاً تنظمه زخروت، لتعريف الإسرائيليين بالنكبة الصورة: رايمان رودرك بايلر.

إن القانون الإنساني الدولي يرتبط بأحكام تنطبق على الدول في حالات الحرب والاحتلال، والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تُخرق هذا القانون في جانبين: ميثاق لاهاي، القوانين والأعراف الحربية بخصوص الأرض والأحكام المرتبطة لعام 1907، ثم ميثاق جنيف الرابع فيما يختص بالأفراد والمدنيين زمن الحرب.

إنطلاقة معماريون ومخطّطون من أجل العدالة في فلسطين: في اجتماعنا الافتتاحي ناقشنا بوضوح كيف يجب أن تكون حملاتنا – بصورة أساسية أنشطة مناهضة للحائط والشركات العاملة في المستوطنات والإزالة مثل كاتربيلار التي تعيث جاراتها فساداً في منازل الفلسطينيين. ولقد حددنا بأننا لن نتعرض لمعماريين أفراد، فقط المؤسسات المتورطة، مثل الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحدين. وعلى رغم أننا لم نكن وقتها قد قررنا أي برامج مقاطعة، إلا أن الجحيم قد انهمر علينا في اليوم التالي، عندما عرّضت الصحافة بصورة مثيرة أننا "سوف نقاطع اسرائيل". وفجأة أصبحت قضية عالمية. أُنهم لورد روجرز، الذي كانت له خمسة مشاريع كبيرة في نيويورك بقيمة عدّة بلايين من الدولارات، أحدها كان "يعقوب جافيتز" قاعة المؤتمرات المسماة على السيناتور الصهيوني الشهير، اتهم بأنه قد شارك في مقاطعة اسرائيل، وهو أمر غير مشروع في الولايات المتحدة، بينما كان في الحقيقة موجوداً لإلقاء بعض كلمات التشجيع ثم ترك الاجتماع عندما بدأ النقاش حول الحملة.

أسندعي روجرز لنيويورك كمجرم متهم لمواجهة لجنة تحقيق من أعضاء مجلس المدينة وقادة المنظمات اليهودية الكبيرة وأعضاء الكونجرس واصفين لنا بأننا منظمة "بغیضة" وبمعادة السامية مع تهديد روجرز بإبعاده عن كل هذه المشاريع والتي تضمّنت مركز التجارة العالمية. ولقد وُضِع روجرز في ورطة أخلاقية شنيعة ونحن نعلم أن تعاطفه كان معنا. لكن ما الذي يمكن فعله؟ لقد تصورنا أنه يحتاج لمحام جيد لكنه لسوء الحظ استعان باستشاري علاقات عامة معروف خاصة للأشخاص الذين يلزمهم الخروج من ورطات عميقة وبسرعة. وقد اضطرر للتوصل من علاقته بنا، وأيضاً لإرضاء المنظمات اليهودية الكبيرة، القول بأن على حماس الإعراف بإسرائيل وأنه يدعم إقامة الحائط الفاصل لصد الهجمات الإرهابية عن إسرائيل.



على رغم أن "معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين" كانت تتفاح لحمل إسرائيل على إطاعة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وُصفنا بأننا مجموعة "كُونت للقيام بأنشطة مدمرة لدولة ديمقراطية" في إشارة لإسرائيل. هذا يكشف عن أن التصدي للعدالة والسلام والإنسانية والقانون قد يؤدي إلى المصادمات عندما يتعلق الأمر ببلايين الدولارات.

الحائط الفاصل سيئ السمعة

لقد أوضح الناقد المعماري لهاأرتز - إستر زانديرج - فهماً عميقاً للقضايا المعنوية، بقوله: " يكرر كثير من المعماريين الإسرائيليين أنهم لا يخططون في المناطق (المحتلة) ولكنهم أيضاً في نفس الوقت يرفضون الإفصاح عن مكنوناتهم السياسية. وحتى حالياً فإن كبار المعماريين، وبعضهم يعرفون أنفسهم كإسرائيليين، لا يعرضون امتيازاتهم وتقلهم للاختبار بوقوفهم في وجه تدمير مساكن الفلسطينيين والبدو، وللتخريب والإطاحة بأشجار الزيتون أو إنشاء الحائط الفاصل الذي يمزق الفضاء الذي يعمل فيه المعماريون. وتمضي الاستثمارات في إسرائيل بشكل معتاد ... وهكذا فإن الدعوة للمقاطعة قد لا تصبح أمراً متطرفاً جداً. لقد اتصلت بالمنظمة البريطانية بالمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل العدالة والمساواة في التخطيط داخل وخارج إسرائيل معاً. إن جهودهم قد يكون لها مردود متواصل على كل الأطراف".

وعودة إلى أخلاقيات المعماريين الإسرائيليين، فإنهم قد لعبوا دوراً بدءاً من الأيام الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين بتصميم نموذج "الحائط والبرج" لنقاط المراقبة الحصينة ضمن مواقع البؤر الإستيطانية الأخرى لتحقيق وجود على الأرض ولمنازعة البدو المحليين والمزارعين. إن نموذج الحائط والبرج لا يزال يُرى في تصميم الحائط العنصري ونقاط مراقبة المستوطنات حالياً.

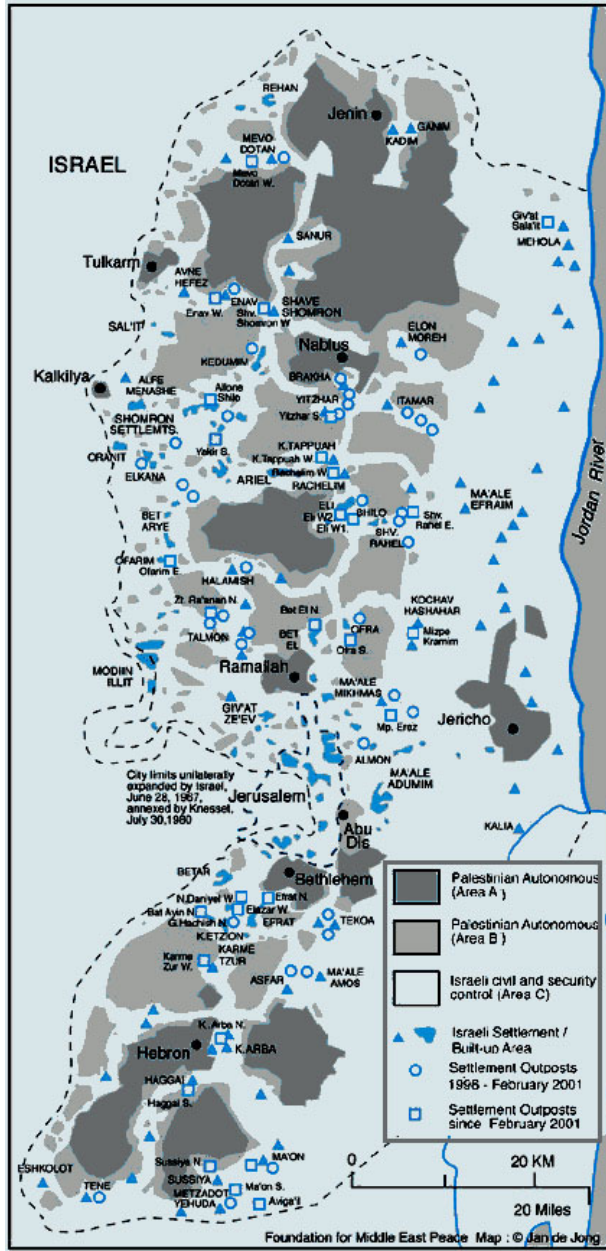
لقد استخدمت نفس استراتيجيات التخطيط المدني/العسكري عبر إسرائيل فيما بعد 1948 بشكل مثيري (مستوطنات مراقبة) على الأراضي المنزوعة من المدن والقرى العربية القائمة. أخذت المستوطنات اليهودية مواقع متحكمّة تطل على المجتمعات العربية المجاورة. واستمرت هذه العملية بعد 1967 بتطوير المستوطنات غير القانونية على قمم تلال الضفة الغربية المحتلة وغزة، بالتوافق مع سياسة أرييل شارون "بانتراع كل تل" حيث تُمكن تصميماته الإشعاعية بمحاذاة الخطوط الكنتورية، والتي وُصفت في كتاب إيل وايزمان "الأرض البيضاء" من مراقبة ومتابعة المجاورات الفلسطينية من أجل ردع "العناصر الإرهابية" ولتبصير السلطات بأي تحركات مشبوهة". لقد كانت الحكومة الإسرائيلية "تُجنّد مواطنيها المدنيين كجواسيس، معاً مع سلطة الدولة، لخدمة أهداف الدولة الأمنية". وقد كان دور المستوطنين المدنيين هو المساعدة في تحويل المناطق المحتلة إلى شبكة بصرية تشعّ من بؤر نقاط مراقبة/مستوطنات منتشرة في الفضاء.

هكذا بدأ نمط دفع السكان المحليين خارج الأرض وتوسيع المستوطنات اليهودية. وحالياً فإن مستوطني الضفة الغربية، مدعومين بالإدارة المدنية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، يواصلون انتزاع الأراضي الفلسطينية، أحياناً بإرهاب المزارعين الفلسطينيين ودفعهم خارج حقولهم.

التأسيس في العمارة الإسرائيلية:

إن صلة التآزر بين الصندوق القومي اليهودي والحصول على وانتزاع الأراضي، بالاستعانة بالقوات الدفاعية العسكرية (فيما بعد الهاغاناه ثم قوات الدفاع الإسرائيلية) والمعماريين الإسرائيليين الصهاينة (أدريشاليم الكيبوتزات) وموشافيم (القرى الزراعية) والمدن والأمصار هو ما يجعل كل فعلٍ للبناء مستبساً ومثيراً للجدل في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة.

مرة أخرى، كما يقول إيل وايزمان في الأرض البيضاء: "إن معظم المعماريين الإسرائيليين الذين يبنون في الضفة الغربية لا يفتنون إلى المنظر الطبيعي باعتباره موضوعاً دفاعياً واستراتيجياً. أنهم ببساطة يستبطنون دعاوي الدولة عن الأمن وقد تعلموا استخدامها عندما



المعقد بحثاً عن التبرير والمنطقة ... بالإضافة إلى الإستسلام لوجهة النظر المعممة التي يتبناها الغرب (وبعض المعماريين الاسرائيليين من جماعة الإرتز (الأرض) والتي كانت متجذرة في جدليات النظرية والتطبيق. الأدرشالوت الإسرائيلي متجذر بين السياسة والعمارة ... وهو يفتقر إلى رؤية شاملة لذاته، إذ أنه توجّهه الأيديولوجية السياسية، وهو يؤسس حقائق متصلة وسياسية في جوهرها لكنها تفتقر للوعي السياسي كليةً.

هذا هو السبب في أن المعماريين الاسرائيليين لا يبدو عليهم قط الاهتمام بالأخلاقيات أو الوسائل التي تم بها الحصول على الأرض التي يقيمون عليها أبنيتهم، أو أنّ ما يشيدونه إنّما يعمق نظاماً عنصرياً يمنح أو يمنع الأرض وحقوق الملكية للمواطنين الفلسطينيين في اسرائيل والمناطق المحتلة".

هذا ينطبق على "الأرض المشاع no-man land" في القدس، لكن بعد حرب 1967، عاملت اسرائيل هذه المساحة على طول خط الهدنة الأخضر كأنها تملكها، وضمت القدس الشرقية والمدينة القديمة بطريقة غير قانونية. إنّ مشروعات أساسية (مثل ماميلاً في القدس التي كانت فيما مضى مدينة مختلطة حية لكنها الآن تم هدمها) قد أنجزها المعماري موشي صفاي. كما يقول إيان بابي: "إمتلك الصندوق القومي اليهودي أراضٍ في منطقة القدس الكبرى. إنتقلت ملكية هذه الأرض في الثمانينات إلى إيلاء، منظمة المستوطنين غير الحكومية التي تنكب على تهويد القدس الشرقية ... والتي عبّرت علانية عن أنها تود تنظيف سلوان من سكانها الأصليين الفلسطينيين.

هذا للأسف يستمر الآن قفراً مدعوماً بالمعماريين الاسرائيليين والآثاريين تحت إمرة إيلاء لإقامة "مدينة داوود" في منطقة وادي حلوة في سلوان الذي خططه المعماري المشهور عالمياً موشي صفاي. معماري اسرائيلي آخر، أريا رحمايموف، يصمم "حديقة الملك داوود" في سلوان المهدة، بما يشمل هدم 89 منزلاً في منطقة البستان، كجزء من سلسلة حدائق وممرات تربط تلك المناطق التي وردت في القصص الديني اليهودي. هذا يقتضي إزاحة سكان سلوان ... وخلق حلقة كاملة حول الأحياء العربية بما يعزل القدس الشرقية كعاصمة فلسطينية.

المستوطنات الاسرائيلية غير القانونية في المناطق الفلسطينية 2008

أكثر من ذلك، فإن هناك تكديساً سكانياً هائلاً في المجاورات الفلسطينية بالقدس الشرقية. وبينما بنتت الحكومة الاسرائيلية أكثر من 50 ألف وحدة سكنية للاسرائيليين في القدس الشرقية منذ عام 1967، فإن أقل من 600 وحدة بُنيت للفلسطينيين قد نالت أي نوع من الدعم الحكومي، وكان آخرها قبل أكثر من 35 عام. وبالمثل، بينما تمنح الحكومة الاسرائيلية المخططات وتمنح التراخيص للمنشآت اليهودية الخاصة في القدس الشرقية، بما في ذلك قلب المدينة، فمن واقع الوثائق الأكيدة أنه منذ العام 1967 واجه سكان القدس الشرقية الفلسطينيون وقتاً صعباً وأحياناً مستحياً للحصول على ترخيصات البناء على أراضيهم الخاصة التي يمتلكونها. كانت الحكومة الاسرائيلية ترفض إجازة الخطط لمجاورات جديدة تسمح بالتوسع المنظم.



بعد عام 1948 كانت كل قرية عربية سُمح لها بالتسجيل في الخريطة العامة قد حُدِّت بخط أزرق في حوافها تماماً بحيث لا يوجد حيز للتطوير، هذا بينما نالت المستوطنات اليهودية حدوداً متهاونة وبراخاً في المساحات للتوسُّع. لا تزال هذه الطريقة تُستخدم للمستوطنات غير القانونية بالضفة الغربية التي تحصل على حدود إدارية شاسعة بينما تُنزع المزارع الفلسطينية من أجل الحائط والطرق العنصرية وتوسُّع الاستيطان اليهودي. وفي داخل إسرائيل نفسها، وعلى رغم أن تعداد المواطنين الفلسطينيين الآن سبع مرات أكثر مما هو عليه عام 1948، لا تزال قراهم ومدنهم محصورة في حدودها الأصلية (ناقصاً المزارع) ولم يُبْنِ ولا حيٌّ واحد من ذلك الوقت. إنهم لا يزالون محاصرين في ال 7% من الأراضي غير المملوكة للدولة ومحرومين من ال 93% الباقية من إسرائيل.

إيال وايزمان عن المعماريين الإسرائيليين: في كتابه الأيقونة (الاحتلال المدني) يصف وايزمان أعمال المعماريين الإسرائيليين في بناء المستوطنات، الذين أنتجوا نمطاً خاصاً من الترتيب الفراغي تم تطويره محلياً (تقليدي الاحتلال) وكيف أن ترتيب الفراغ يشي بالسيطرة والتحكم، قرى الأطراف التي يحاول شكلها أن يوائم نموذجاً اجتماعياً واستراتيجياً مثالياً ومتمركزاً مع الطبيعة الكونتورية المتنوعة، على قمم تلال وأودية الضفة الغربية، مما ينتج عنه التفتيت الكامل للمسطح. أكثر من ذلك تُظهر الخريطة التباين الصارخ بين المساحات التي تمت تغطيتها والمساحات المتروكة للنمو اللاحق. وبنسج عمراني أقل من 2% من الضفة الغربية، تجاهد المستوطنات التي تموضعت استراتيجياً لفرض تحكّم على كامل المساحة.

تتعارض المستوطنات التي أُشئت خلف حدود 1967 مع البند 49 من ميثاق جنيف الرابع الذي ينص على: لا تُوطَّن أو تُنقل قوى الاحتلال مواطنيها المدنيين في المناطق التي احتلتها". وهكذا فإن توطين السكان الإسرائيليين في المناطق المحتلة يخرق القانون الدولي.

وبتولّي هذه المشروعات فإن المعماريين الإسرائيليين يتجاوزون خطأً أحمرَ ثانياً. إن مخططاتهم تتماهي مع نماذج تصميمية تخدم قهر وتوحيق السكان المحليين. إن طريقة تصميمها تؤثر مباشرة وبطريقة سلبية على حياة ورفاهية الفلسطينيين. وتبعاً للخطة المحلية للسياسيين، فالمساكن شبه الحضرية، المناطق الصناعية والبنيات التحتية والطرق مصممة بنوايا معلنة لتقسيم وخلخلة ومحاصرة المجتمعات الفلسطينية. يُموَّضَع المدنيون الإسرائيليون في مواقع تسمح لهم بمراقبة المصالح الوطنية الحيوية بالضبط مثل أفراد البوليس السري. إن الاستخدام المركزي، الاستراتيجي والسياسي للتخطيط يُوقَّع على الأرض بواسطة مكاتب معمارية خاصة تسعى للربح. يصبح التخطيط والبناء في الضفة الغربية تنفيذاً لأجندة سياسية عن طريق المعالجات الفراغية، وتقوم الرسومات دليلاً على ذلك.

وفي منطقتها العام كما في تكرار وحداتها المصغرة، فإن العمارة والتخطيط تُستخدَمان كأسلحة مكانية، إذ أن تكوينات ومواقع المستوطنات تُعالج بحيث تؤدي لاعتراض المسارات الحركية، للإحاطة بالقرى، لمراقبة المدن الرئيسية أو تقاطعات الطرق الاستراتيجية. وفي فعل التصميم في حد ذاته يتورط المعماري في مناقضة ممارسته المهنية. وبغض النظر عن بساطة هذه العبارة، وفي غياب معادل معماري لقسم أبي قراط في مهنة الطب، فإن التخطيط والتصميم يجب أن يوظفًا لمصلحة المجتمع. وإذا كانت القرارات التصميمية والمباني تستخدم كأسلحة لانتهاك الحقوق الإنسانية، وتوجّه نحو الإخلال والسيطرة والعنف والعنصرية، وعندما تصبحان متعارضتين بسفور وحدة مع الحقوق الإنسانية الأساسية، فإن جريمة تكون قد ارتكبت. وهكذا فنحن بحاجة لمناقشة موضوعات المسؤولية والتبعات.

هذه الاستنتاجات تعرّض العمارة لنوع مختلف من النقد. وعدا عن تضمين الآداب والأخلاقيات في الحوار المعماري، ألا يستوجب هذا التزاماً قانونياً تُمكن مقاضاته بالقانون الدولي؟

جرائم الحرب:

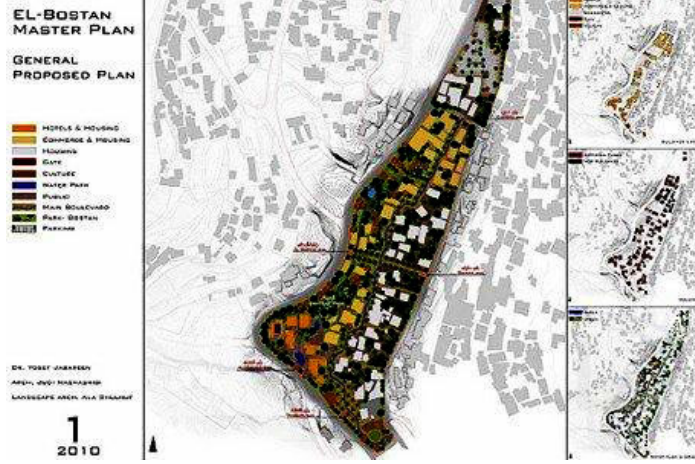
قال رئيس وفد مفوضية الصليب الأحمر الدولي لإسرائيل والمناطق المحتلة في مايو عام 2001 أن المستوطنات "ترقى في واقع الأمر لأن تكون جرائم حرب". إن ترحيل وتوطين مواطني دولة الاحتلال في المناطق المحتلة يعتبر أمراً مخالفاً للقانون وانتهاكاً صريحاً. إنه انتهاك صريح، إذا تحدثنا بصورة رسمية، لكن الانتهاكات الصريحة هي مساوية في الأساس لجرائم الحرب. رينيه كوزنيك _ رئيس وفد مفوضية الصليب الأحمر الدولي لإسرائيل والمناطق المحتلة – مؤتمر صحفي – 17 مايو 2001.

لقد تم التأكيد على ذلك في الجلسة الثالثة عشر لمجلس حقوق الإنسان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة حيث عبّر المجلس عن قلقه البالغ وإدانتته ل:

"الإستيطان الإسرائيلي المستمر والعمليات المصاحبة المنتهكة للقانون الدولي، بما في ذلك توسعة المستوطنات، وانتزاع الأراضي وهدم المنازل ومصادرة وتمير الممتلكات وطرد الفلسطينيين وإنشاء الطرق الإختراقية التي تغير السمات الطبيعية والتركيبية السكانية في المناطق المحتلة بما يشمل القدس الشرقية والجولان السورية، تشكّل خرقاً لميثاق جنيف الرابع فيما يختص بحماية السكان المدنيين في

زمن الحرب، 12 أغسطس 1949، بصفة خاصة البند 49 من ذلك الميثاق، ونشير إلى أن المستوطنات هي معوقات أساسية في طريق إرساء السلام العادل والشامل وخلق الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة والحيوية.

طرح "معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين" في عام 2007 إعلاناً في صحيفة التايمس بخصوص مشروعات تُدلل على الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وقدمت اعتراضاً وقّع عليه المئات من المعماريين والمخططين والأكاديميين من ذوي الشهرة في مجالات تخصصاتهم. كانت المشروعات الثلاثة:



1- حالياً وعلى منحدرات شرق القدس، في قرية سلوان، كان هناك حوالي 89 مسكناً فلسطينياً تحت التهديد بالإزالة. كان هذا جزءاً من خريطة عمران على أراضي مستنقعة لمصلحة الاسرائيليين المتعصبين دينياً من حركة العاد بما يدعم بقاءهم هناك ويزيح المواطنين الفلسطينيين الحاليين.

أعدّ هذا المخطط بواسطة المعماري الفلسطيني الاسرائيلي يوسف جابر على نقيض مخطط حاكم ولاية القدس السماة "حدائق الملك" والتي كانت ستبنى فوق هذه المنطقة حالما تُهدم المساكن القائمة

2- المخطط الاسرائيلي (إي1) والذي يهدف لتوسعة أكبر مستوطنة اسرائيلية غير قانونية "معالي أدوميم" رابطاً إياها بالقدس الكبرى. تفصيل هذه الخريطة الضفة الغربية مدمرة احتمال أن تصبح القدس عاصمة مستقبلية متماسكة للدولة الفلسطينية.

3- الحملة لانقاذ لفتا، أطلال القرية الفلسطينية بالقرب من القدس، من أن تتحوّل لمشروع عقاري لأثرياء أمريكيين بما يفصل كلبه المواطنين الفلسطينيين الأصليين الذين يعيشون بقربها وكذلك ذكرتهم وتراثهم. من المأمول أن تدعم اليونسكو ومنتدى الآثار العالمي هذه الحملة.

عندما قررت معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين أن تفضح ممارسات المعماريين الاسرائيليين أمام إتحاد المعماريين العالمي فقد كتبنا لرئيسة الرابطة الاسرائيلية للمعماريين المتحدين وسألناها لماذا لم يُتخذ أي موقف ضد الأعضاء الذين يخرقون القانون الدولي وكودات إتحاد المعماريين العالمي. كان ردّها:

" في استجابة لخطابكم الموجه لي والذي عير عن قلقكم تجاه بعض مشروعات البناء التي تتولاها الحكومة الاسرائيلية، أود أن أشير إلى أن الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحدين جمعية غير سياسية تتعاطى مع الموضوعات المهنية فقط.

وبينما نسعى لبلوغ هدفنا الرئيسي - تحسين موقف العمارة والمعماريين في اسرائيل - فنحن نعتبر من وقت لآخر عن رأينا في الموضوعات المختلفة، لكن فقط من وجهة النظر المعمارية. إن أعضاءنا بالطبع متاح لهم انتماؤهم السياسي والعمل بمقتضاه.

كان ردنا على ذلك كالتالي: " فلننتهز هذه السانحة للتدليل على بعض الحقائق بشأن حملتنا. أولاً هناك كثير من المصممين الاسرائيليين ذوي المكانة العالية جداً ممن يدعمون هذا المجهود. أكثر من ذلك فإن هذه الحملة ذات أبعاد عالمية في طبيعتها وعلى ذلك فنحن نحظى بالمناصرة الكاملة من أفراد على مسافات تصل إلى اليابان ونيوزيلندا واستراليا. كذلك تضم حملتنا كثيراً من المصممين في أمريكا (نصيرة إسرائيل الأولى) من بعض المؤسسات الأمريكية المرموقة. إننا نشير إلى ذلك للتدليل على أن مصممين مهمين (كثير منهم حائزين على جوائز) يبدون قلقهم جميعاً كأفراد تجاه مسلك بعض المكاتب المعمارية الاسرائيلية. أخذين هذا في الحسبان فإننا نخطبكم كهيئة حاكمة لنزاع لأنظاركم انتهاكات أعضاءكم لمعايير السلوك ولمعرفة الخطوات الحاسمة التي تتوون اتخاذها تجاههم فيما يختص بهذه المشروعات. هذه ليست سياسة. بتعبير صريح وخالص، إنها مسألة سلوك مهني."

يعتبر توماس لايتزر دورف عن طبيعة المعماريين الاسرائيليين في نكران الآثار السياسية المترتبة على أفعالهم. وهو معماري ومخطط اسرائيلي كبير درس المعماري في كلية الجمعية المعمارية بلندن (AA)، صمم معالي أدوميم، أكبر مدينة في الضفة الغربية على أطراف القدس الممتدة والتي يعترف بأنها "لاحتياز الأرض، فأنت تستحوذ بأكثر ما يمكن بوضع أفراد قليلين على تلال كثيرة. إن الفكرة السياسية وراء ذلك هي أننا كلما أوعنا في داخل الأراضي المحتلة كلما حازت إسرائيل على أراضي أكثر حينما يحين وقت ترسيم الحدود الدولية.

إن بناء معالي أوميم مجاورة تماماً لأريحا كان قراراً حكومياً وُصف موقعها بدقة على نهاية الصحراء، أبعد مكان عن إسرائيل يمكن تصوّره".

على أنه عندما سُئل كيف يرى معالي أوميم من منظور سياسي، قال:

"بالنسبة لسياسة اليهود والعرب لا يمكنني المساهمة، لأنني ضعيف جداً في السياسة. أن أقول لك أن معمارياً يؤثر في السياسة؟ لا يحدث! كانت قصة يهودا و السامرة كلها ستختلف حينئذ، لكن الأمر إنما هو على نحو ليس في يدك كما هو ليس في يدي".

إن كيانهم المهني - الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحدّين - تتصلّت تماماً عن نتائج أعمالها. إنهم يُكرّون أيّ تدخل سياسي، بينما في الواقع كل مراحل البناء تخدم الاحتلال، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية العاشمة لانتزاع الأراضي ولإبعاد واضطهاد الفلسطينيين.

إنها ليست المكاتب الصغيرة فقط هي التي تورطت في مثل هذه المشروعات. إن معماريين كبار ومشهورين إنكبوا على هذه الولاية. موشي صفادي، الذي يتولّى تخطيط مشروع مدينة داوود لمستوطني إيلاد المتطرفين، مدعومين بحاكم القدس في القدس الشرقية حيث تُنتزع منازل الفلسطينيين أو تُهدم، كان يحاضر في المعهد الملكي للمعماريين البريطانيين ريبا RIBA عن ضرورة الالتزام بالنهج الأخلاقي في العمل. ولقد أكد على الرسالة الإنسانية للعمارة باعتبارها تُوطد التكامل والتفاعل بين المدن وتحدّث عن العلاقة بين الرمز، الهوية، الذاكرة والمنظر الطبيعي.

لكن من وراء هذه الخطبة البليغة، يُلخص صفادي التناقضات التي تتسم بها العمارة في إسرائيل حيث القيم التي يعتنقها مقلوبة رأساً على عقب. وبينما يجهد المعماريون الإسرائيليون للحصول على القبول على خشبة المسرح الدولي، فإنهم في الداخل لا مخلصون من جذبيون لدوام سياسة التوسّع والفصل التي تُشعلها الحكومة الإسرائيلية.

يدّعي صفادي أنه يرفض البناء في الضفة الغربية، لكنه بالعمل في القدس الشرقية، حيث يسكن هو جزئياً، فإنه يساعد بالفعل في تنفيذ سياسات الدولة التقسيمية. وبالمثل فإن الأخت والأخ المشهورين دوو و آدا كارمي الذين درسا أيضاً في كلية الجمعية المعمارية بلندن، يعملان في مشروعات بالقدس الشرقية المحتلة، بينما يبنيان القل الفاخرة في تل أبيب. إنه لمن المعروف أن إسرائيل تواصل، دون رادع، بناء المستوطنات غير القانونية وتهويد الجليل و صحراء النقب والقرى العربية بإسرائيل في عكا و يافا والرملة. لقد شددت المجموعة الأوروبية والبيت الأبيض على التوقف لكن كل مستوطنة تتوقف تُحدث زوبعة.

وإذا لم يكن ممكناً ترحيل الفلسطينيين فلا بد من جعلهم غير مرتبين أو التحكم كلية بأي دقيقة من حياتهم، سواء كان ذلك في المناطق أ و ب و ج أو حتى أثناء العبور بأحد المعابر (مصر، الأردن، لبنان، الخط الأخضر). ويُنظر للقرى العربية كجزء من "المنظر الطبيعي الديني - حسب الكتاب المقدس" بالمعنى الشرقي السافر لخلق عمارة مقدسية. يكتب وايزمان: "كمشهد مسرحي، يرى المنظر كمنظر طبيعي تمت معالجته بأيد خفية لا تلبث أن تنزاح من الخشبة حالما تضاء الأنوار". أو كما يتحدث رئيس قسم العمارة في كلية أرييل في الضفة الغربية عن طلبته وهم ينظرون عبر نوافذ قاعات الدراسة للقرى العربية، لكنهم لا يلاحظونها. إنهم ينظرون نحوها لكنهم لا يرونها. هذا أيضاً حال شبكة الطرق المخصصة للمستوطنين، تخرق الأنفاق أو تعبر الكباري متخطية نقاط التفتيش بما يسمح للمستوطنين بالسفر عبر الضفة الغربية كلها دون أن يلمحوا إعرابياً".

لقد حصلنا على انتصار صغير فيما يختص بأرييل. عندما علمنا أن كلية العمارة التابعة لأرييل قد تم ترشيحها للمنافسة في بناء منزل يعمل بالطاقة الشمسية للديكاتلون الشمسي بمدرّب (المنافسة العشارية) يوليو الحالي، كتبنا لوزير الإسكان الإسباني لحذفها من القائمة المختصرة، بما أنهم كيان غير قانوني في الضفة الغربية ولا يجب أن يمثّلوا إسرائيل كما يدعون. تناولت القضية الجامعات الإسبانية وبالفعل تمت إزاحتهم ورُفضت إعادتهم للقائمة رغم غضب إسرائيل وضغوطها عبر وزارة الخارجية.

وبالمثل، حينما كانت الحكومة البريطانية تفكّر في إيجار فراغ في برج في تل أبيب يمتلكه بليونير الجواهر لف ليف الذي كانت شركته أفريكا-اسريل تبني العقارات والمسكن للمستوطنين على أراضٍ مسروقة من قرية بلعين في الضفة الغربية اقتطعها الحائط العنصري غير القانوني، حشدنا وفداً قوياً لانتانهم مما حدا بهم للتراجع عن الأمر.

نحن أيضاً ندعم الحملات ضد كاتربيلار بسبب بولدوزراتهم التي تحطم منازل الفلسطينيين وكذلك شركة فيوليا التي تبني الخط الحديدي السريع الذي يربط القدس بالمستوطنات عازلاً الفلسطينيين. وإنه لمن المشجع أن نرى السويد تقتفي إثر النرويج التي سحبت استثمارات صندوق المعاشات من شركة التقانة المتقدمة الإسرائيلية - إلبت - التي توصلت الأسوار المكهربة التي تردع الفلسطينيين من الاقتراب من الحائط.

الجمعيات المهنية واتحاد المعماريين العالمي: رفض الاعتراف بالآثار السياسية للاحتلال والعمارة

من الواضح الآن أن إسرائيل ومعماريها سوف يواصلون البناء غير المشروع سيما وأن الولايات المتحدة والمجلس الرباعي قد فشلا في الحد من تجاوزاتهم لحقوق الانسان وانتهاكهم للقانون الدولي في ال 34 سنة التي تلت الاحتلال. إن العقوبات فقط هي التي ستحميهم على الاستماع.

إن جمعياتنا المهنية المعمارية تبدو غير عابئة بمسائل الاخلاقيات التي يعتقدون أنها "سياسية". وعلى رغم أن جنوب إفريقيا قد طردت من اتحاد المعماريين العالمي في الثمانينات بسبب العنصرية، إلا أن الإتحاد غير راغب في اتخاذ موقف ضد الدول الاعضاء. لقد قامت "معماريون ومخططون من أجل العدالة في فلسطين" بعدة محاولات لدفعه لاتخاذ مواقف ضد عضوية اسرائيل وذلك في مجلس الاتحاد أو الاجتماعات العمومية في بكين، تورين، برازيل، وسيدني. وحتى الان فقد كان مستحيلاً العثور على دولة واحدة تنثي اقتراحنا بتعليق عضويتها. ولقد كتبنا لرئيس الاتحاد، لويس كوكس:

"يتعين على اتحاد المعماريين العالمي أن يأخذ خطوات ملائمة ضد الأفعال الواضحة والانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي وميثاق جنيف الرابع. في الثمانينات تم تجميد عضوية مجلس معماري جنوب افريقيا مما سجل سابقة تحتذى فيما يختص بالرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحددين.

وبما أن الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحددين قد تعامت عن أفعال أعضائها فإنها تستحق التجميد من قبل اتحاد المعماريين العالمي حتى تنسك بالمعايير الاخلاقية وحتى تتوقف المشروعات القائمة على اراضٍ مسلوية من الفلسطينيين المحليين وانتهاكات حقوق الانسان والاحتلال وحتى تستتب العدالة. سيمثل هذا إشارة مشجعة من كيان مهني عالمي مسجلاً موقفاً أخلاقياً وداعماً للكرامة ولأهمية ما نفعله في المجتمع المدني كما سيمنحنا هذا بعض الأمل في التغيير في هذه الظروف الملحة".

وفي الواقع فقد أدان إتحاد المعماريين العالمي مؤخراً مثل هذه المشروعات، بعد أن خاطبناه، قائلًا:

"إن إتحاد المعماريين العالمي يدين المشروعات والمنشآت التي تُقام على اراضٍ تم احتياؤها بطريقة عنصرية أو سُلبت بشكل غير قانوني والمشروعات التي تقام على أساس لوائح متحيزة عنصرياً أو ثقافياً وبالمثل فهو يدين كل فعل متعارض مع ميثاق جنيف الرابع".

ورغمًا عن الاتفاقيات الدولية والعديد من قرارات الامم المتحدة وتقارير مفوضية الدول الأوروبية فإن المعماريين الاسرائيليين، ومنذ عام 1967، قد واصلوا معاونة انشاء مستوطنات مخالفة للقانون الدولي في اراضٍ فلسطينية في المناطق المحتلة والقدس الشرقية. إن مشروعات اسرائيل المعمارية والتخطيطية المتحيزة قد تصاعدت بصورة يومية بألوفات المساكن والمرافق والمرافق العامة التي تُبنى طاردة الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم مع تحطيم حياتهم المدنية والثقافية وحقوقهم الوطنية.

هذه الممارسات غير أخلاقية. وكما تدلل القراءة الفاحصة، تنتهك الاخلاقيات المهنية وميثاق إتحاد المعماريين العالمي. لقد حاولنا الحوار مع الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحددين لكنه لم يأت بتغيير. لقد أظهرت الرابطة تنصلاً كاملاً عن ممارسات أعضائها. وكراعٍ عالمي لمهنتنا ومعاييرنا الأخلاقية، فإن الوقت قد حان لأن يقوم اتحاد المعماريين العالمي بتجميد عضوية الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحددين أسوةً بما حدث لاتحاد معماري جنوب افريقيا في الثمانينات.

هذا من شأنه أن يفتح بصيرة الرابطة الإسرائيلية للمعماريين المتحددين إلى أن الانتهاكات المستمرة للسلوك المهني والاخلاقي من شأنها أن تُلقي بالأهداف الإنسانية للعمارة إلى المستنقع. أكثر من ذلك فإنهم يعملون من خلال نظام عنصري جداً وقمعي متحيز ضد شعب بكامله. هذا الوضع يزداد سوءاً اليوم، مشحوناً بالحصانة التي تُلهب غطرستها بما يُذكر بجنوب أفريقيا العنصرية.

إن الدعم الغربي لإسرائيل قوي جداً، ومتشبهت بأسطورة (اسرائيل الصغيرة الشجاعة) التي تقف بجانب الغرب ضد الإرهاب. سوف يكون صراعاً طويلاً إلى أن تتحقق النتائج والعدالة للشعب الفلسطيني والسلام لكل الأطراف في الشرق الأوسط.

من ميثاق إتحاد المعماريين العالمي – المادة 2 – الواجبات تجاه الجمهور:

"واجبات المعماريين تجاه الجمهور هي أن يستوعبوا روح ونصوص القوانين الدولية التي تحكم أمورهم المهنية، كما عليهم أن يتفكروا للنتائج الاجتماعية والبيئية لممارساتهم المهنية.

1-2 قياسي: يحترم المعماريون ويحافظون على منظومة القيم والإرث الثقافي للمجتمعات التي يمارسون فيها نشاطهم. وسوف يجهدون لتطوير البيئة ونوعية الحياة والمستوطنات التي تحتويها بشكل مستدام، واضعين كل اعتبار لنتائج أعمالهم على المصالح الأكثر عمومية لأولئك الذين يُتوقع أن يستخدموا وأن يستمتعوا بمنتجاتهم.

كتب ميرون بنفيسستي في "احتلال مدني": "إن مستقبل المستوطنات يُنظر له حالياً على أساس أنه حل سياسي يتصور الصراع الاسرائيلي الفلسطيني كصراع وطني عنصري يكون حلّه هو "دولتان لشعبين". هذا النموذج على العموم ربما لم يكن أبداً مُجدياً، أو أنه كانت هناك قوى جبّارة تمكنت من تدميره، أو أن العنف المتطرف بين الوافدين الذين يُبنون أقدامهم والمقيمين الذين يزاحون ويُقمعون لا يسمح لهم بالوصول إلى الاعتراف المتبادل والحقوق المتساوية. ولهذا السبب فإن الحل الانفصالي على أساس المساواة ليس مُجدياً، إذ أنه توجد هناك وكأمر واقع حقيقةً الثنائية الوطنية الكائنة حيث شعبان متعاديان في خصومة مستمرة.

رغم أن المنظور الإنساني يمكن تبديله، فإن نتائج البناء بالجملة لا رجعة فيها. لقد أحدثت المستوطنات الاسرائيلية تبديلات شديدة في البيئة الطبيعية للمناطق المحتلة وأكثر الأمثلة نصوعاً هنا هي معالي أدوميم. تشكل المدينة مساحة عمرانية منداحة على نحو يُخفي التناقض الدرامي بين الصحراء والأراضي المزروعة. إن أهمية القدس كمدينة جاثمة على حواف الأراضي الجرداء الخالية والأراضي الخصيبة المسكونة، المواجهة التي حددت دائماً البيئة الطبيعية والتاريخية للمدينة المقدّسة، قد دُمّرت للأبد. ولن يلغي أي تغيير في المنظور الإنساني هذا التغيير في الطبيعة.

ما لا يمكن استعادته أيضاً هو هذا الدمار البيئي الشديد النال أحدثه الرصف الهستيرى للطرق العابرة التي بُنيت على أساس تقديرات وقتية وخاطئة للاعتبارات الأمنية. إن فظاظة مؤسس مشروع الإستيطان اليهودي لن تنمحي، ولم ينمحي أولئك الذين روجوا له. لقد تصلّدت في مئات آلاف الأطنان من الخرسانة التي غطت تلال الضفة الغربية تحتها.

المقتطفات التي وردت من "احتلال مدني" تحرير إيال وايزمان ورافي سيجال ومن الأرض البياب لإيال وايزمان، صدر كلاهما عن مطبعة فيرسو.